يا صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ

يا صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ في النَّجَـفِ
مَن زارَ قَبرَكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي

زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَف

زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـي

إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ

حَتَّى إذا طِفْـتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِهِ
تأَمَّـلْ البابَ تلْقى وَجْهَهُ فَقِـفِ

وقُل سَلامٌ من الله السَـلامِ على
أَهـلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـرَفِ

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم الشؤون العلمية

No.: الرقم: ب ت/ ٨١٦٥
Date: التاريخ: ٢٠/ ٧/ ٢٠٢٥

ديوان الوقف الشيعي/ دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة القبة البيضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٤/ ٣٠٠٨ في ٢٠٢٤/٣/١٩، والمتضمن استحداث مجلتكم التي تصدر عن دائرتكم المذكوره إعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا اعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

...مع وافر التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ٧ /١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة و النشر.... مع الاوليات
- الصادرة

مهند ابراهيم
١٥/ تموز

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة القبة البيضاء مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٨)
السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦هـ آب ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

المشرف العام
عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ . د . سامي حمود الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية
مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي
هيأة التحرير
أ . د . علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ . د . علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ . م . د . عقيل عباس الريكان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
أ . م . د . أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أ.م . د . طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
هيأة التحرير من خارج العراق
أ . د . مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ . د . محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ . د . خولة حمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وأديان..أديان
أ . د . نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

التدقيق اللغوي
أ . م . د . علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
الترجمة
أ . م . د . رافد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٨)
السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦هـ آب ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off_research@sed.gov.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصيغة APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكتروني: (off_research@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة انسانية اجتماعية فصلية تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (٨) صفر الخير ١٤٤٦هـ آب ٢٠٢٥م المجلد الرابع

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	مناهج شرح الحديث الشريف وطرقه	م. د. نور ناجح ريحان	٨
٢	التكامل الدلالي بين المستفهم عنه والمفسر له في آيات وما أدراك	م. د.مظشر جاسم محمد	٢٢
٣	المباحث التفسيرية والإعجازية في آيات الصمد دراسة تحليلية	م.د. قصي حسن حميد	٣٤
٤	المواقف التاريخية الليبية من ثورة التحرير الجزائرية «١٩٥٤–١٩٥٧»ومواقفه	أ.د. ارويعي محمد علي م.د. رامية هادي مرهج	٥٠
٥	التكنولوجيا في خدمة الطب الشرعي التصوير الجنائي أنموذجاً	م.م. دنيز علاء الدين خضر	٦٢
٦	موقف علماء بغداد من الاجتياح المغولي سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م.	م. م. سماح حبيب حسين	٧٦
٧	استلهام الارث الحضاري (الرافديني والاسلامي)في منجز الفنان ضياء العزاوي «مقال مراجعة»	م. م. حكمت صبار حردان	٩٦
٨	دور القضاء الإداري في الرقابة على القرارات الإدارية البيئية	م. د. يمن احمد محمد	١٠٠
٩	تحليل تطور التعليم في محافظة واسط «١٩٩٧–٢٠٢١»	م. م. فاطمة علي راضي	١٣٠
١٠	دلائل الاعجاز العقدي في سورة الفاتحة	م. م. دعاء رعد هاشم	١٤٦
١١	تحليل محتوى كتب رياضيات المرحلة الإعدادية وفقاً لمهارات التفكير	م. م. أحمد حسين حمادي	١٥٦
١٢	دور رياض الأطفال في تنمية المهارات القيادية لدى طفل الروضة	م. م. بشائر حميد زغير	١٦٨
١٣	مراتب المنعمين عند الله تعالى في الآية التاسعة والستين من سورة النساء	م. م. محمد عدنان داود	١٨٢
١٤	تقييم امكانات التوسع الزراعي في ناحية ابي غرق	م. م. مقداد حميد حسون	٢٠٤
١٥	تحليل الخطاب الإعلاميّ لمسجد الكوفة المعظم في المواقع والمنصات الإلكترونيّة	م. م. أحمد جواد عدّاي	٢٢٤
١٦	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الصحي«دراسة اجتماعية»	م. م. أحمد علي جاسم	٢٤٦
١٧	نظرية الكسب بين الاشاعرة والامامية«عرض وتحليل»	م.م. اسراء عامر كريم	٢٦٨
١٨	أثر استراتيجية بابسا (P.A.P.S.A) في التعبير الكتابي عند طالبات الصف الثاني المتوسط	م. م. أطياف محمود شكر	٢٨٢
١٩	الإمام الحسين (عليه السلام) ثأر الله الصادق	م. م. آلاء صافي حميده م.م. محمد هادي عبد	٢٩٤
٢٠	الجريمة الإنضباطية للقضاة وأعضاء الإدعاء العام	م. م. تركي جبر علاوي	٣٠٢
٢١	الحقول الدلالية في الفاظ الماء وما يتعلق بها في الشعر الاندلسي «ابن زمرك أنموذجاً»	م. م. حسين محمد فرحان	٣١٦
٢٢	أثر نهج البلاغة في الشعر العراقي المعاصر	م. م. حوراء غضبان مظلوم	٣٢٤
٢٣	الأخلاق وأهميتها في المجتمع	م. م. زهراء حسين حميد	٣٤٠
٢٤	أدوات الاتساق النصي في قصيدة (النونية) للشاعر عروة بن حزام «دراسة وصفية تحليلية»	م. م. عذراء كاظم إبراهيم	٣٥٠

نظرية الكسب بين الاشاعرة والامامية«عرض وتحليل»

م.م. اسراء عامر كريم
الجامعة العراقية / كلية التربية للبنات

المستخلص:
مما لا شك فيه أن العلماء المسلمين قد تركوا لنا تراثا فكرياضخما من نتاج عقولهم يتميز بالدقة والعمق وموضوعنا محل البحث والدراسة (نظرية الكسب بين الأشاعرة والامامية) خير شاهد على ذلك ، يشير البحث الى أن أسناد الفعل إلى الله تعالى كلية فكرة جبرية أثارها الجبرية وأن أسناد الفعل إلى العبد كلية فكرة قدرية قال بها المعتزلة قبل الإمام الأشعري دفع ذلك كلا من الإمام الأشعري والإمامية اقتراح مفاهيم «الكسب «و»الامر بين الامرين» ليتوسطا بين الجبرية والمعتزلة ومع ذلك لم تكن نظرياتهما بمنأى عن النقد ، وأوضح البحث أن تاريخ هذه القضية في الإسلام يعود إلى الفتن التي ظهرت في الصدر الأول حيث بدأ المسلمون يتساءلون عن معنى الإيمان والكفر ، وعن المعاصي وهل هي بقضاء نافذ، وأمر لا مرد له كما روجت لذلك السلطة الأموية ، وأوضح البحث أن مذهب أهل السنة والجماعة يرى إنَّ الكَسْبَ هو العمل وهو الفعل ، وأن العبد لا يقدر على الانفراد بفعله ، لأن الفعل يتوسط بين الله تعالى وبين العبد ، وأهل السنة قالوا بذلك استناداً الى نصوص صريحة من القرآن الكريم وكذلك السنة النبوية وأيضا هروبا من قول الجبرية الذين اسندوا الفعل الله كلية وكذلك من قول المعتزلة الذين اسندوا الفعل للعبد كلية ، وذكر البحث أن الامامية حاولت التوسط بين قول المعتزلة وقول الجبرية فقالوا أن الإنسان فاعل حقيقي لأفعاله بقدرة وإرادة منحها الله له. فهم يرون أن الإنسان يمتلك قدرة حقيقية واستطاعة على الفعل، مما يجعله مسؤولًا عن أفعاله، دون أن يكون مجبورًا عليها. وقد عبروا عن ذلك بقولهم: «لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين»، مما يعني أن الإنسان ليس مجبرًا بالكامل ولا مخيرًا بالكامل، بل هو في منزلة بينهما..
تُظهر المقارنة أن الأشاعرة يرون أن أفعال العباد مخلوقة لله، مع اعتبار العبد كاسبًا دون تأثير حقيقي، مما يثير إشكالات حول مسؤولية الإنسان. في حين تؤكد الإمامية على حرية الإنسان ومسؤوليته عن أفعاله بقدرة وإرادة منحها الله له، مما يوازن بين الجبر والتفويض.

الكلمات المفتاحية : الكسب، الجبر، الفعل، الخير، الشر، الشرع ، العقل.

Abstract:
matters» as a middle ground between the Jabriyya and the Mu›tazilites; nonetheless, their theories were not immune to criticism .The research elucidates that the historical roots of this issue in Islam trace back to early internal conflicts, where Muslims began questioning the meanings of faith and disbelief, and whether sins occur by an unchangeable divine decree, as promoted by the Umayyad authority. The research further clarifies that the doctrine of Ahl al-Sunnah wa al-Jama›ah views «acquisition» as the act itself, asserting that the servant cannot independently perform his actions, because the act is intermediated between God Almighty and the servant. Ahl al-Sunnah adopted this stance based on explicit texts from the Qur›an and the Sunnah, and to distance themselves from the Jabriyya, who attributed actions entirely to God, and the Mu›tazilites, who attributed actions entirely to the servant. The research notes that the Imamiya attempted to mediate between the views of the Mu›tazilites and the Jabriyya by asserting that humans are true agents of their actions, possessing real capability and will granted by God. They believe that

humans have genuine capacity and ability to act, making them responsible for their actions without being compelled. They expressed this by saying: «There is neither compulsion nor delegation, but a matter between two matters,» meaning that humans are neither entirely compelled nor entirely free, but in a position between the two. The comparison shows that the Ash›arites view human actions as created by God, with the servant acquiring them without real influence, raising questions about human responsibility. In contrast, the Imamiya emphasize human freedom and responsibility for their actions, with capability and will granted by God, balancing between compulsion and delegation.

Keywords: acquisition, determinism, action, good, evil, Sharia, reason

المقدمة:

إن مسألة أفعال العباد تُعدّ من القضايا القديمة المتجددة، التي تلوح في الأفق بين الحين والآخر، لما لها من أهمية كبرى، إذ تتغلغل في حياتنا اليومية كما يجري الدم في العروق.

وما يجعل هذه القضية حاضرة دومًا، بل ويزيدها ، تلك الأحداث التي نشهدها في مختلف أنحاء العالم، حيث يتردد في الأخبار مرارًا وتكرارًا عن جرائم القتل، وانتهاك الحقوق، وإعلان الحروب بين الدول، والاحتلال الذي يشن غارات جوية تودي بحياة الأطفال والرضّع والشباب والشيوخ والنساء. هذا فضلًا عن انفجار المباني فوق رؤوس ساكنيها نتيجة الفساد والغش أثناء إنشائها.

كل هذه المآسي وغيرها من صور الظلم والاعتداء على حقوق الآخرين، تجعل مسألة أفعال العباد قضية دائمة الطرح لا تغيب عن الساحة. فالبحث في هذه المسألة، وتحديد ما إذا كان الإنسان مُجبرًا في أفعاله أم مختارًا، أصبح أمرًا بالغ الأهمية.

فإن كان العباد مجبورين، فكيف يكون التكليف، ثم الثواب والعقاب؟ وإن كانوا مختارين، فلا بد أن يتحمل كل فرد مسؤولية أفعاله في هذا العالم.

من هنا برزت ضرورة البحث في هذه المسألة، وبيان آراء العلماء فيها، حتى يكون كل شخص على بيّنة من أمره، ويكون مسؤولًا عن أفعاله أمام الله. ومن هذا المنطلق، جاء سبب اختياري لهذا الموضوع تحت عنوان «نظرية الكسب بين الأشاعرة والامامية: عرض وتحليل».

وتكمن أهمية هذا البحث في عدة جوانب منها:

١- ما سبق ذكره من ارتباطه الوثيق بحياتنا اليومية، و أنه أثار جدلًا واسعًا بين الفرق الكلامية، حيث انقسمت الآراء بين القول بالجبر التام والاختيار المطلق، ولكل منهما تبعاته التي سجلها التاريخ في تراثنا الفكري العريق.

٢- كما ان الكسب على صلة بالفقة والتشريع،لان من اغراض القول بالكسب تبرير التكاليف ،وبيان الحكمة من هذا التشريع الالهي .

٣- موضوع القدر والجبر والاختيار من المواضيع الحساسة فقد كان مثار الجدل ،والنقاش فيه طويل ، لم يسد بابه الى الان ونظرية الكسب فيه نقطة دقيقة ومهمه .

فيكمن في أن الأشاعرة والامامية سلكوا طريقًا وسطًا بين هذين الاتجاهين المتعارضين، فقدموا تصورًا متوازنًا لهذه المسألة، حظي بقبول واسع، مما جعلهم أحد المذاهب البارزة في الفكر الإسلامي.

وقد قمت في هذا البحث بعرض المسألة عند متكلمي الأشاعرة، ثم أعقبت ذلك الحديث عن المسألة عند متكلمي

الامامية، شارحًا ما قد يستغلق فهمه من كلامهم،ومحللا للنصوص مستخرجا منها ما في الذهن من معانٍ تستوضح من خلالها رأي السادة الأشاعرة والامامية في القضية المطروحة للبحث.

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

– أما المقدمة: وهي التي نحن بصددها الآن، فقد بينت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهجي في الكتابة فيه.

– التمهيد: يشتمل على آراء المتكلمين في افعال العباد قبل مسألة الكسب.

– المبحث الأول: النشأة والتطور لنظرية الكسب.

المبحث الثاني:. اوجه التشابه والاختلاف المسألة عند الأشاعرة والامامية .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

وأخيرًا أسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم،وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد:

آراء المتكلمين في أفعال العباد قبل مسألة الكسب

اولا: معنى الفعل في اللغة: الفعل في اللغة: «مصدر فعل يفعل فعلا، وهو تسمية لما يقوم به الإنسان من تصرفات، ولما يصدر عنه من أعمال وحركات فالفعل كناية عن كل عمل متعد أو غير متعد». وكلمة فعل في العربية لا يوجد ما يقابلها من جهة الوزن إلا سحر لهذا يقول ابن منظور: «ولا نظير له إلا سحره، يسحره سحرا» (ابن منظور، د. ت) ومن الجهة اللغوية أيضا تطلق كلمة فعل على ما يعمله الإنسان، وبذلك تكون كلمة فعل مرادفة لكلمة عمل، وقد عبر القرآن الكريم عن أفعال العباد مرة بالعمل وأخرى بالفعل، كما هو وارد في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ (المؤمنون:٤) وقوله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: ٧) من هنا يتبين لنا أن معنى الفعل هو عينه معنى العمل، «الفعل المهنة والعمل» (ابن منظور، د. ت).

ثانياً : الفعل في اصطلاح المتكلمين:عندالمتكلمين،يُعرّف الفعل بأنه «ما يحصل عن قادر من الحوادث» (القاضي، ١٩٩٦)، وهو تعريف شامل يتضمن كل ما يقع من أحداث ويكون مصدرها كائن قادر، سواء كان هذا الكائن هوالإنسان أو الله سبحانه وتعالى. غير أن هذا التعريف لا يتماشى تمامًا مع مذهب المعتزلة، خاصة في مسألة «المتولد» من الأفعال. لهذا، يتدخل القاضي عبد الجبار(١٩٩٦) فيقول: «وهذا يوهم أن الفاعل لا بد أن يكون قادرًا وقت وقوع الفعل، وهذا فالاولى ان يقال في حقيقة الفعل:هو ما وجد وكان الغير قادر عليه» وشبيه بتعريف القاضي عبد الجبار، تعريف آخر ورد في رسائل العدل والتوحيد هو:»الفعل هو ما يحدث من جهة القادر يقال هو فعله وهذا معقول في الشاهد، لأنا نجد الكتابة تحدث من الكاتب فيقال إنما فعله، ولا يقال في الأشخاص إنما فعل الكاتب لما لم تحدث من جهته، فإذا علمنا أن الأجسام محدثة من قبل الله تعالى قلنا إنما فعله وكذلك يقال في سائر الأعراض التي يخلقها الله تعالى»(البصري واخرون، ١٩٨٧).

وهذا تعريف يماثل تعريف القاضي عبد الجبار لكنه لا استثناء فيه، ربما لأن أصحابه رغم اعتزالهم لم يذكروا الاستثناء المتعلق بالمتولد كما فعل القاضي عبد الجبار؛ لأنه من المتفق عليه عندهم، وحتى وقوع المتولد فإنه ينسجم مع مذهبهم في القدرة وأنها متقدمة على الفعل دائما. والأفعال ما دامت متعلقة بالعباد فهي: أوصافهم وأعراضهم، يقول ابن حزم (الظاهري، ١٩٩٥) في هذا السياق : « وأما فعل عباده لما فعلوا فإنما معناه: أنه ظهر منهم . ذلك الفعل عرضا محمولا في فاعله؛ لأن ذلك إما حركة في متحرك، وإما سكونا في ساكن، أو اعتقادا في معتقد أو فكرا في متفكر، أو إرادة من مريد ولا مزيد فبين الأمرين فرق بائن لا خفاء به على من له أقل فهم (ابن حزم، ١٩٨٣).» وذهب ابراهيم النظام إلى استعمال هذا الاصطلاح في أفعال العباد . فقال: «إن أفعال العباد كلها حركات فحسب، والسكون حركة اعتماد، والعلوم والإرادات حركات النفس ولم يرد بهذه الحركة حركة النقلة وإنما الحركة عنده مبدأ تغير كما قالت الفلاسفة من اثبات حركات في الكيف ، والكم ... »(الشهرستاني، د. ت).

وبناء على استعمالات المتكلمين ان افعال العباد حركات وسكنات، يقول عنه الشهرستاني: «إن مذهبه في حركات أهل الخلدين في الآخرة أنها كلها ضرورية لا قدرة للعباد عليها مخلوقة للباري تعالى إذ لو كانت مكتسبة للعباد لكانوا مكلفين بها. » (الشهرستاني، د. ت).

ثالثاً: اراء المتكلمين في مسألة افعال العباد :

وينحصر النقاش في مسألة أفعال الإنسان بين اتجاهين رئيسيين: القائلين بالجبر، والقائلين بالاختيار. وفيما يلي عرض موجز لهذين الاتجاهين تمهيدًا لعرض نظرية الكسب.

أولاً: القائلون بالجبر (الجبرية):

الجبرية : هم أتباع الجعد بن درهم ، والجهم بن صفوان الراسبي ، وهم القائلون بنفي القدرة الإنسانية والاستطاعة ، فليس للإنسان عندهم قدرة ، ولا إرادة ولا اختيار بل هو مجبر على أفعاله (البغدادي، ١٩٤٨).

تعريف الجبر: عرّف الشهرستاني الجبر بأنه: «نفي الفعل عن العبد حقيقة، وإضافته إلى الله تعالى»، وهو المبدأ الذي تبنّته الجبرية على يد مؤسسها الجهم بن صفوان (ت ١٢٨هـ)، حيث زعم أن أفعال العباد مخلوقة لله وحده، وأنها تتم بمشيئته تعالى فقط، فالإنسان مجبر عليها لا إرادة له فيه (الشهرستاني، د. ت).

مضمون الفكرة: يرى الجبرية أن الإنسان لا يملك حرية الفعل، بل هو كالمضطر، وحركاته كحركات المرتعش أو الأشجار في مهب الريح، تُنسب إليه مجازًا لا حقيقة. ووفقًا لهذا المفهوم، يكون الثواب والعقاب والتكليف نفسه نوعًا من الجبر.

أدلة الجبرية:

١. الأدلة النقلية:

استندوا إلى آيات تشير إلى خلق الله لكل شيء، كقوله تعالى: ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ (الزمر:٦٢)، وإلى مشيئته المطلقة: (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ) (القصص:٦٨)، وآيات تنفي الفعل عن الإنسان، مثل:(وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ) (الانفال:١٧). كما استدلوا بآيات الختم والطبع، مثل: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة:١٧) وغيرها من النصوص التي تفيد في ظاهرها أن الإنسان مجبور على أفعاله، فيمكن حمل هذه الآيات على الأفعال الاضطرارية، أو تأويلها بما يتوافق مع قدرة الله المطلقة ومشيئته (عرفان، ١٩٦٧).

٢. الدليل العقلي:»قالوا إن دخول فعل واحد تحت قدرتين (قدرة الله وقدرة العبد) أمر مستحيل بما أن الله هو المؤثرالوحيد في كل شيء، فإن أفعال العباد لا يمكن أن تكون من صنعهم،بل من خلق الله وحده (ابو رقيقة، د. ت).»

وعلى مذهب الجبرية لا يكون للإنسان كسب ولا إرادة ولا اختيار ولا تصرف فيما وهبه الله من نعمة العقل ، ويبدو إن الجبرية لم تكن فرقة واحدة تحمل نفس الآراء . وإنما كانت فرقة منقسمة على نفسها إلى ، كما ذكرها الشهرستاني في كتابه الملل ، وهي : فرقتين

أولاً : الجبرية الخالصة : هي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً .

ثانياً: الجبرية المتوسطة : وهي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة (الشهرستاني، د. ت).

فقد نشأت الجبرية في بلاد الشام في العصر الأموي وقد نادوا بتلك الفكرة واعتنقوها .وأجبروا الناس على اعتناقها .ثم نفت طائفة أخرى من القدرية فعل العبد وقدرته واختياره ، وزعمت أن حركته الاختيارية كحركة الأشجار عند هبوب الريح وكحركات الأمواج وأنه على الطاعة والمعصية مجبور ، وأنه غير مسير لما خلق له ، بل هو عليه مقسور مجبور (عرفان، ١٩٦٧).

ثانيًا: القائلون بالاختيار (المعتزلة)

يرى المعتزلة أن الإنسان حر مختار في أفعاله، وأن أفعاله من صنعه وإرادته، وأن الله أقدره على ذلك، ولا خالق لها غيره. وقد أيد هذا القول القاضي عبد الجبار حين قال: « اتفق كل أهل العدل على ان أفعال العباد من تعرفهم وقيامهم

وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال أن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه، وأحال حدوث فعل من فاعلين (القاضي، ١٩٦٧)».

بهذا ميزت المعتزلة بين الأفعال المباشرة وهي واقعة من الإنسان عن وعي ومصدر واختيار ومسؤول عنها كالحركة والسكون، وهي من الإنسان عن وعي. والأفعال الغير مباشرة والمسماة بأفعال التولد، المعروفة عندهم بأنها : «كل فعل يتهيأ وقوعه على الخطأ دون القصد إليه والإرادة فهو متولد «كتحريك جسم أثناء سحب (الأشعري ١٩٩٠).

استندت هذه الرؤية إلى أصل «العدل» من أصول المعتزلة الخمسة، حيث يرون أن الله لا يفعل القبيح، ولا يظلم أحدًا، فلو خلق أفعال العباد الظالمة لكان ظالمًا، وهو منزه عن ذلك من أجل هذا فالعبد عند المعتزلة: « قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها، مستحقاً على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الآخرة ... وأن الله تعالى منزه عن أن يضاف إليه شر وظلم وفعل هو كفر ومعصية، لأنه لو خلق الظلم كان ظالماً، كما لو خلق العدل كان عادلاً (الشهرستاني، د. ت) وقد استدل المعتزلة على قولهم بأن العبد خالق لأفعاله الاختيارية بما لديه من قدرة، وعلى الفعل بأدلة عقلية ونقلية وغيرها وهي:

١. **الأدلة النقلية:** آيات تنسب الفعل إلى العبد وهي الآيات الدالة على أن أفعال الله ليست كأفعال العباد أي أنها منزهة من ذلك كقوله تعالى : ﴿ مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ ﴾(الملك: ٣)، وقوله تعالى: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (النمل:٨٨)، فأفعاله كلها متقنة بعكس أفعال العباد. الآيات الدالة على أن العباد هم الذين يؤمنون ويطيعون ويعصون ويكفرون كقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ﴾ (الاسراء:٩٤)، وقوله تعالى: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ (الكهف:٢٩). آيات الجزاء على الأعمال كقوله تعالى: ﴿ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (السجدة:١٧)، وقوله تعالى: ﴿ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (التوبة:٨٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (الزخرف:٧٢). وغير ذلك من الآيات التي استند عليها المعتزلة لبيان توافق النقل مع العقل ولتأكيد أن العباد هم الخالقون لأفعالهم، وقد كان وجه استدلالهم أنه: « إذا لم يكن للعبد فعل واختيار لما أمره الله سبحانه وتعالى بالاستعانة في أعماله، والمسارعة إلى العمل والطاعات قبل فوات الأوان، ولما اعترف بذنبه وبتقصيره في كثير من الآيات وبكفره في غيرها ...»(القاضي:١٩٩٦).

٢. **الأدلة العقلية:** المعتزلة استندوا إلى العديد من الأدلة العقلية، وسنكتفي هنا بعرض ما يفي بالغرض منها ويمثل جوهر حججهم

الدليل الأول: البرهان الأخلاقي:

يستند المعتزلة في إثبات حرية الإنسان واختياره لأفعاله إلى مبدأ المسؤولية الأخلاقية. فهم يفرّقون بين الفعل الناتج عن اختيار حر، والفعل الصادر عن اضطرار وعجز. ولأننا نمدح المحسن على إحسانه ونذم المسيء على إساءته، فإن هذا يدل على أن الإنسان يملك القدرة على الفعل والاختيار. وقد بيّن القاضي عبد الجبار ذلك بقوله: «إن ما يدل على أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، هو أنا نفرق بين المحسن والمسيء، ونثني على الأول ونستنكر فعل الثاني، بخلاف ما هو غير اختياري كجمال الوجه أو قبحه، وطول القامة أو قصرها، فلا مدح ولا ذم فيها (القاضي:١٩٩٦).» ومن هنا فإن أفعال العباد تكون من اختيارهم، لأنه لو كانت مخلوقة لله فيهم، لما استحقوا المدح أو الذم، إذ لا يُمدح أو يُذم الإنسان على فعل لم يكن له فيه إرادة أو تدخل.

الدليل الثاني: الدليل الديني العقلي

لا يقصد المعتزلة هنا الأدلة النقلية من القرآن الكريم، إذ سبق عرضها، بل يركّزون على بُعد ديني عقلاني، مفاده أن الله عادل وحكيم، منزه عن الظلم والعبث. وبما أن أفعال العباد تتضمن كثيراً من الظلم والقبح، فمن غير الممكن أن يُنسب خلقها إلى الله، لأنه — سبحانه — لا يمكن أن يوصف بما يتنزه عنه من جور وظلم. وفي هذا السياق يقول القاضي عبد الجبار: «إن مما يدل على أن الله تعالى لا يجوز أن يكون خالقاً لأفعال العباد، هو أن في أفعالهم ما فيه من الظلم والجور، فلو كان خالقها لكان بذلك ظالماً، وهذا مما يتنزه عنه الله عز وجل (القاضي:١٩٩٦).

خلاصة رأيهم: يرى المعتزلة أن الإنسان هو خالق أفعاله، ومسؤول عنها، ولهذا فهو يستحق الثواب والعقاب، كما

أن هذا القول يوافق العقل والنقل، ويرد على قول الجبرية الذين جعلوا الإنسان بلا اختيار.

المبحث الاول

المطلب الاول : تعريف الكسب

أولا: الكسب في اللغة:- «هو الجمع وزنًا ومعنى، ومن معانيه أيضا الطلب، والسعي قصد تحصيل الرزق، يقول ابن منظور: «الكسب طلب الرزق، وأصله الجمع» و كسب واكتسب، والكسب والاكتساب، اختلاف ذلك أن كسب ومن بمعنى: أصاب، واكتسب تصرف واجتهد» (ابن منظور، د. ت). واصل الكسب : « وأصل الكسب الطلب والسعي في طلب الرزق والمعيشة» (الزبيدي، ١٩٦٨).

وقد وردت كلمة كسب بعدة صور في العربية منها:

• الكسب بفتح الكاف والسين الساكنة ومعناها ما تقدم؛ أي الجمع والسعي في طلب الرزق والتحصيل، ومنه كسب يكسب كسبا، ومن ذلك ما في الحديث: «أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه». وقيل إنما جعل الولد كسبا؛ لأن الولد طلبه، وسعى في تحصيلة (ابن ماجه، ١٩٩٨).

• وقد ترد كلمة كسب بهذا المعنى للدلالة على الخير أو الشر أو كلاهما معا دالة على الخير والشر (هيئة المصرية للتاليف، ١٩٧٠)كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ أَمْرِي بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ (الطور:٢١) ترد في الخير وحده كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ (البقرة:٢٦٧) وتكون في الشر وحده كما ورد في قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ (البقرة:٨١).

• وبين كسب واكتسب، والكسب والاكتساب اختلاف، ومن ذلك أن كسب بمعنى أصاب واكتسب تصرف واجتهد (ابن منظور، د. ت)، وقد لخص الفرق بين الكسب والاكتساب في ثلاث نقاط رئيسية:

١– أن الكسب يتم بسهولة، وأما الاكتساب فيصحبه شيء من والمشقة وبذل الجهد، كما في حطب واحتطب، وخطف واختطف.

٢– أن الكسب يكون في الخير المشروع، وأما الاكتساب فيكون في الشر، أو الشيء غير المشروع.

٣– أن الكسب يشمل ما يقوم به الإنسان من فعل خير، وجلب نفع إلى غيره بالطريقة المشروعة وهذا له ثوابه، أما الاكتساب فيشمل ما يحصله الإنسان لنفسه من نفع يباح تناوله، وهذا قلما يخلو من خطأ يعاقب عليه (ابن منظور، د. ت).

ثانيا : الكسب في الاصطلاح : وفي اصطلاح المتكلمين ، له عدة تعريفات منها يعرف صاحب التعريفات الكسب بأنه:» هو الفعل المفضي إلى اجتلاب نفع أو دفع ضرير، ولا يوصف فعل الله بأنه كسب لكونه منزها عن جلب نفع أو دفع ضرر» (عبد الرحمن، ١٩٨٧). هذا التعريف بعينه ذكره الإمام أبو حنيفة في كتابه الفقه الأكبر والذي ذهب فيه إلى أن « الكسب هو الفعل الذي يعود على فاعله بالنفع أو الضرر، وان أفعال العباد خلق الله ،كسب من العباد فأثبت للعباد فعلاً وكسباً،وأضاف الخلق إلى الله تعالى (ابو حنيفة،١٩٠٩).» وقد عرف الكسب من طرف القائلين به، ومن طرف من يرفضونه من ذلك قول الباقلاني (١٩٨٧): « إنه تصرف في الفعل بقدرة تقارنه في محله فتجعله بخلاف صورة الضرورة، من حركة الفالج وغيرها، وكل ذي حس سليم يفرق بين حركة يده على طريق الاختيار، وبين حركة الارتعاش. ويقول ابن حزم :» الكسب إنما هو استضافة الشيء إلى حامله أو إلى جامعه بمشيئة الله تعالى وليس يوصف الله تعالى بهذا في أفعاله، فلا يجوز أن يقال هي كسب الله عز وجل (ابن حزم، ١٩٨٣)، يتضح من ذلك أن النقاش حول الكسب في حقيقته هو نقاش حول الاستطاعة البشرية وكيفية ارتباطها بمقدرة الإنسان لهذا عرف بأنه: « قدرة للعبد تتعلق بأفعاله الاختيارية لا على وجه التأثير (ابن حزم، ٢٠٠٨)، وهذا ما ذهب إليه الأشعري في الإبانة والجويني في الإرشاد وغيرهما وهو خلاف ما ذكره الباقلاني وكذا النسفي الذي يعرفه بأنه يطلق على:» كل مقدور وقع في محل قدرته – أي الإنسان – فهو كسب، وما وقع لا بالة فهو خلق واسم الفعل يشملهما، وقيل ما وقع بآلة فهو كسب وما وقع لا بالة فهو خلق (ابو المعين، ١٩٨٧). « ومن

هذه التعريفات القديمة ما زالت عند الباحثين المعاصرين، فيعرفه بأنه: « الاقتران العادي بين القدرة المحدثة أي قدرة الإنسان، والفعل فالله سبحانه وتعالى أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته، لا بقدرة العبد ومشيئته وهذا الاقتران هو الكسب (الحوفي، ١٩٦٦).

المطلب الثاني:

نشاة نظرية الكسب وتطورها

أولاً : نشاة نظرية الكسب.

تُعد نظرية الكسب من أبرز النظريات التي تناولها المتكلمون في مسألة أفعال العباد، وهي نظرية ابتدعها الأشاعرة ولم يسبقهم إليها أحد. فقد اضطروا إليها بعد أن عجزوا عن التوفيق بين ما ورد في الأدلة الشرعية، وبين مقتضيات العقل والمنطق، فاخترعوا هذا المفهوم ليجمع بين النصوص الظاهرة والعقل. وقد لاقت هذه النظرية رواجاً كبيراً في الفكر الإسلامي، وخصوصاً عند أهل السنة، لأنها تمثل حل وسط بين الجبر والاختيار، إذ إنها تتيح نسبة الفعل إلى العبد من جهة، وفي الوقت ذاته تؤكد أن الفعل واقع بمشيئة الله تعالى، ما يجعلها متوافقة مع العقيدة في نظرهم وهذا ما دفع البعض إلى القول إنها تُرضي الفريقين المتنازعين في هذه المسألة: الجبرية والقدرة. واذا تأملنا الحقبة التي نشأ فيها الإمام الأشعري، نجد أنها كانت فترة اضطراب كلامي وفكري، حيث كانت قضية أفعال العباد من أكثر المسائل إثارة للجدل، ولا سيما بعد انتهاء عهد المعجزة لذلك كان أول من صاغ هذه النظرية كان الإمام أبو الحسن الأشعري، وذلك في معرض رده على المعتزلة وغيرهم ممن أنكروا وقوع أفعال العباد بمشيئة الله تعالى، فكان لا بد من إيجاد صيغة تضمن نسبة الأفعال إلى العباد دون نفي مشيئة (الأشعري ١٩٩٠) وقد أشار الإمام الأشعري» حقيقة الكسب ان الشيء وقع من المكتسب له بقوة محدثة (الأشعري، ١٩٥٥).» فالإنسان يسمى فاعلاً لأنه يكتسب الفعل، وليس لأنه خالق أو مخترع له. فإذا وقع الشيء بقدرة حقيقية، يُعد مكتسبًا لمن وقع عليه، ويتصف الفعل بصفات قدرته المحدثة، لا بالقدرة القديمة، ولا يكون للقدرة الحادثة تأثير مستقل في وقوع الفعل (الجليند، ٢٠٠٦). وجاء في الإبانة: «أنه لا خالق إلا الله، وأن أعمال العباد مخلوقة له ومقدورة، وأن العباد لا يقدرون أن يخلقوا شيئًا، وهم يخلقون.

أما الجويني فيقول في كتابه «الإرشاد» : «العبد قادر على كسبه، وقدرته ثابتة عليه.....والدليل على إثبات القدرة، أن العبد إذا ارتعدت يده، ثم إنه حركها قصدا، فإنه يفرق بين حالته، في الحركة الضرورية وبين الحالة التي اختارها واكتسبها، والتفرقة بين حالتي الاضطرار والاختيار معلومة على الضرورة (الأشعري، ٢٠١١).

ثانياً: تطور نظرية الكسب

و شهدت هذه النظرية تطورًا في الطرح نتيجة لاختلاف آراء العلماء مثل (الباقلاني، والجويني، والغزالي، والرازي وغيرهم ...)، وكان ذلك في سياق طبيعة المناظرات المستمرة بين الأشاعرة وخصومهم حول ما يرتبط بمفهوم الكسب الأشعري. فلكل واحد من هؤلاء العلماء وجهة نظر خاصة به، مما ساهم في ظهور هذا التطور. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطور لا يعني وجود اختلاف حقيقي في مقصود النظرية، بل هو تباين في طرق التعبير والتأثير الذي قصده كل منهم. وهذا ما سيتضح لاحقًا من خلال تتبّع آراء هؤلاء العلماء، وفق ترتيب زمني يُبرز مدى التدرج في تناول المسألة. يرى الإمام أبو بكر الباقلاني أن العبد مكتسب لأفعاله، لكنه غير موجدٍ لها، وهذا واضح من قوله: «ويجب أن نعلم أن العبد له كسب وليس مخلوقًا، بل مكسوب لأفعاله، من طاعة ومعصية، لأن الله تعالى قال: {لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت} (البقرة:٢٨٦)، أي: تُثاب على ما أطاعت، وتُعاقب على ما عصت (الباقلاني ، ٢٠٠٠).» ويقول الشهرستاني:»ثم أصلّ أبو الحسن الأشعري: لا تأثير للقدرة الحادثة في الأحداث، لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الجواهر والأعراض، فلو أثرت في قضية الحدوث لأثرت في حدوث كل محدث حتى يصبح لتحادث الألوان والطعم والرائحة، وتصلح لإحداث الجواهر والأعراض، فيؤدي إلى تجويز صنع السماء والأرض بالقدرة الحادثة غير أن الله تعالى أثبت أن يخلق بقدرة غير الحادثة لا معها ومعه الفعل

الحاصل إذا أراد وحده له سبق هذا الفعل كونه مخلوقًا خلقًا من الله وإيجادًا من الله وسبقه من العبد بقدرته التي خلقها الله وقت الفعل (الشهرستاني ، د. ت)». وسعيًا لتقريب مفهوم الكسب إلى الأذهان، شبّهه البعض بكونه كالجسر الذي تلتقي عنده الحركة الضرورية بالحركة الاختيارية. ومن هذا المنطلق، عرّف الباقلاني الكسب بأنه: «تصرف في الفعل بقدرة تقارنه في محله»، أي أن الكسب يتم بفعل يصدر عن فاعل مقترن بقدرة تؤثر فيه لحظة وقوعه وهذا ما يجعله مميزًا عن الحركات الضرورية مثل حركة الفالج، فالعقل السليم يفرق بوضوح بين حركة اليد الإرادية وبين الارتعاش اللاإرادي، وبين السير المتعمد والتقدم والتراجع، وبين الحرية والسحب والدفع. وتُعدّ هذه القدرة المصاحبة للفعل هي ما يُضفي عليه وصف الكسب (الباقلاني، ٢٠٠٠).»

ومن خلال هذا التعريف، يظهر لنا أن الباقلاني يوضح بدقة العلاقة الضرورية بين قدرة الفعل والإرادة الاختيارية. فأثر القدرة الحادثة لا يُعزى إلى مجرد الوجود أو الحدوث، بل يعود إلى الحالة أو الصفة الملازمة للوجود، وعليه، فإن الفعل لا يُنسب إلى الفاعل على نحو مجرد، بل يجب أن يستند إلى من يمتلك القدرة عليه. وقد ميّز الباقلاني بين ذات الحركة أو الفعل من جهة، وما يطرأ عليه من صفات أو صور أو أحوال زائدة» كأن تكون الحركة طاعة أو معصية من جهة أخرى» ، وهو ما يجعل مفهوم الكسب أقرب إلى تصور المعتزلة للاختيار(محمد،٢٠١٥).

اما بالنسبة لإمام الحرمين الجويني فقد عبّر عن رأيين في هذه المسألة:

الرأي الأول: يتوافق مع جمهور الأشاعرة، حيث يرى أن للقدرة تأثيرًا في الفعل. كما أوضح في كتابه «الإرشاد (امام الحرمين، ١٩٥٠)».

الرأي الثاني: يتبيّن في كتابه «العقيدة النظامية»، إذ يعدّه بعض العلماء قولًا مغايرًا. فقد ذكر أن للعبد قدرة تتقدم على الفعل، مما يتعارض مع رأي جمهور الأشاعرة القائلين بعدم تأثير القدرة في الفعل. يقول الجويني: « من زعم أن القدرة الحادثة تؤثر في مقدورها كما لا أثر للعلم في معلومه، فوجب مطالبة القائل بإقامة الدليل على ذلك . « وقد طالب الجويني بإثبات أن القدرة تؤثر في الفعل، كما تترتب الإرادات، معتبرًا أن هذا يتجاوز الاعتدال ويؤدي إلى التباس الحق بالباطل فيُعد تطوراً في النظرية الأشعرية (الجويني، ١٩٩٢).

وبنى الجويني رأيه على مقارنة بين تأثير القدرة وتعلق العلم بالمعلوم، مشددًا على أن القدرة لا تؤثر بالفعل، مؤكدًا أن وجود القدرة لا يعني بالضرورة حدوث الفعل، وهو ما أجمعت عليه الشرائع. ويستند في ذلك إلى أن القدرة لا تؤثر في مقدورها عند الجويني، لأن الله سبحانه وتعالى يختبر العبد بتكليفه بالفعل مع وجود القدرة، ولو كانت القدرة مؤثرة لكان الفعل من الله، لا من العبد، لأن الله هو الخالق لها. فالقدرة عند الجويني تقع ضمن علم الله تعالى، وسبقه بإرادته، وهو ما يجعل أسباب الفعل وطلب العلم متقاربة، ويُراد من العبد أن يعلم بوجود دواعٍ داخلية تدفعه للاختيار والامتثال، والقدرة مجرد وسيلة منحها الله للعبد ليُختبر بها. فالعبد، وفقًا لذلك، مُيسر بإرادة الله وقدرته، وخلقه الله مزودًا بمواصفات تؤهله للطاعة أو المعصية، علمًا وقضاءً، وكل ذلك يقع ضمن مشيئة الله، وهو ما يثبت أن نتيجة أفعال العبد تعود إلى خالقه، لا إلى قدرة العبد نفسه (المصدر السابق).

وأثبت الامام الغزالي أن للإنسان قدرة لها تأثيرها في مقدورها ، لكن هذا التأثير ليس هو الخلق والاختراع وإنما هو الكسب الذي قال به أبو الحسن الإمام الأشعري وهو وقوع الفعل بمقارنة القدرة المحدثة.

يقول الإمام الغزالي: « إن انفراد الله سبحانه باختراع حركات العباد لا يخرجها عن كونها مقدورة للعباد على سبيل الاكتساب بل الله تعالى خلق القدرة والمقدور جميعا وخلق الاختيار والمختار جميعا . فأما القدرة فوصف للعباد وخلق للرب سبحانه وليست بكسب له. وأما الحركات فخلق للرب تعالى ووصف للعبد وكسب له. فإنها خلقت مقدورة بقدرة هي ،وصفه وكانت الحركة نسبية إلى صفة أخرى تسمى قدرة، وباعتبارها تلك النسبة كسبا» (الإمام الغزالي، ١٩٨٥) ثم يقول موضحا ذلك « إن القادر الواسع القدرة هو قادر على الاختراع للقدرة والمقدور معا ولما كان اسم الخالق والمخترع مطلقا على من أوجد الشيء بقدرته وكانت القدرة والمقدور جميعا بقدرة الله تعالى سمي ومخترعا ولم يكن المقدور مخترعا بقدرة العبد وإن كان معه فلم يسم خالقا ولا مخترعا. ووجب أن يطلب هذا النمط

آخر ،مخالف فطلب له اسم الكسب تيمنا بكتاب الله تعالى فإنه وجد إطلاق ذلك على أعمال (المصدر السابق).» يعدّ هذا النص دليلاً واضحًا على بُعد المذهب الأشعري عن الجبر، وعلى .ي أدخله الإمام الجويني في نظرية الكسب، حيث دفعها إلى أقصى حدودها. وقد أشار إلى ذلك :: «غالى إمام الحرمين حين أثبت أثراً للقدرة الحادثة يتمثل في الوجود، إلا أنه لم يمنح العبد استقلالًا دون الارتباط بسبب آخر، لتتوالى الأسباب صعوداً حتى تنتهي إلى الباري سبحانه وتعالى، الخالق شياء دون حاجة إلى سبب. وقد اقترب في ذلك من نهج الفلاسفة الذين قالوا بتسلسل الأسباب لموية مع القوابل السفلية. ودافعه في ذلك كان التحفظ من الوقوع في الجبرية المبتذلة (الشهرستاني

ري الأشاعرة، ممن ساروا على درب الإمام الأشعري، قد أقروا بمبدأ الكسب، إلا أنهم طوروه فأضفوا عليه دلالة جديدة تتمثل في إثبات قدرة الإنسان وتأثيرها في اختيار أفعاله، وتحميله وهو ما يبرر استحقاق الثواب والعقاب. وهكذا، أصبح مفهوم الكسب، بعد اجتهادات الباقلاني ، أكثر صلابة في وجه الانتقادات التي تربطه بالجبر.

ختلاف المسألة عند الاشاعرة والامامية

نظرية الكسب عند الاشاعرة

عرة من الكسب:

اعرة من نظرية الكسب كمحاولة لإيجاد حل وسط وتقديم تصور متوازن لمسألة القدر وأفعال يه ما وقع فيه كل من الجبرية والمعتزلة من تطرف، سواء من خلال إنكار حرية الإنسان واختياره لباتها دون قيود. فقد أنكرت الجبرية، المتمثلة في فكر الجهم بن صفوان وأتباعه، أي قدرة حقيقية ت أن أفعاله منسوبة إليه مجازاً، وهو رأي يناقض مبدأ التكليف الشرعي ويتنافى مع جوهر الإسلام، الأشاعرة، بصفتهم ممثلين لتيار أهل السنة والجماعة، إلى رفض هذا القول لما فيه من تهديد لحكمة شار الإمام الغزالي إلى فساد هذا الرأي لما يؤدي إليه من بطلان للتكاليف الشرعية (الإمام الغزالي،

ه الأشاعرة آراء المعتزلة والقدرية بنقد أشد، إذ رأوا أن القول بأن الإنسان يختار أفعاله بإرادة لخلقها دون تدخل من الله، وهو ما اعتبروه مسا بمقام الربوبية. بل ذهب بعضهم إلى أن المعتزلة، من علوا للإنسان قدرة تضاهي أو تفوق قدرة الله، وهو ما عدّه الأشاعرة خطراً على عقيدة التوحيد ١٩).

لمعتزلة في معالجتهم لمسألة أفعال العباد من زاوية الحرية والمسؤولية الإنسانية، بدأ الأشاعرة تناولهم لق إثبات القدرة الإلهية المطلقة والمشيئة العامة لله تعالى.

، رأى الأشاعرة ضرورة الحفاظ على تمام قدرة الله وعموم مشيئته، فأنكروا أن تكون للإنسان قدرة فعاله، لأن إثبات وجود مؤثر غير الله في الكون يمثل — في نظرهم — نقصًا في القدرة الإلهية وتحديدًا ان لا يليقان بالله تعالى. وعليه، قرروا أن الله هو خالق أفعال العباد، بينما الإنسان لا يتجاوز دوره .ي، ١٩٤٨).

ية والعقلية عند الاشاعرة :

، بأدلة عقلية ونقلية على خلق الله لأفعال العباد ومنها :

النقلية: استدل الأشعري بالنصوص القرآنية الدالة إضافة الأعمال إلى الله وحده،الآيات التي فيها

إثبات عموم خلق الله لكل شيء، كقوله تعالى: ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الزمر:٦٢)، وقوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ (فاطر:٣) ومعنى ذلك أنه لا محدث مفعول إلا والله محدث له فاعل خالق (الأشعري، ١٩٩٥). والآيات التي تفيد أن الله خالق أفعال العباد، وأنها مقدرة لهم منذ الأزل، كقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (الصافات:٩٦)، وهي من أوضح الأدلة التي وردت في كتاب الله فقالوا : أن لفظ «ما»، مع ما يقع بعده في تقدير المصدر، فقوله «وما تعلمون» أي عملكم، ويكون المعنى على هذا والله خلقكم وخالق لأعمالكم، فالله خالق لأعمالنا على وجه العموم (الأشعري، ١٩٩٥). آيات دالة على شمول قدرته لجميع الممكنات، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (البقرة: ٢٠) أي لا مقدور إلا والله عليه قادر ،وأيضاً نفاذ مشيئته، وأن لا مشيئة للإنسان إلا تحت مشيئته، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (التكوير :٢٩) فأخبر أنا لا نشاء إلا ما شاء أن نشاءه (الأشعري، ١٩٩٥). هذا فيض النصوص التي استشهد بها الأشعري والتي جعل معانيها ودلالاتها تصب في الدفاع عن المبدأ الأساسي التي أقام عليه مقولته في الكسب لا خالق إلا الله وان الله خالق أفعال العباد، وأنه لا فعل إلا بإرادته وقدرته ومشيئة، واعتقد بأنها نفس الأدلة التي استدل بها الجبرية لتأكيد مقولة الجبر، وقد تثبت الأشعري بالآيات التي تؤكد الجبر ، وكان أولى به أن يستدل بالنصوص التي ذكر فيها لفظ الكسب كقوله تعالى: ﴿ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ (الطور: ٢١) وقوله تعالى: ﴿ لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ (ابراهيم:٥١) وغيرها من الآيات التي ذكرت لفظة الكسب .

٢– الادلة العقلية :

الدليل الأول: لو كان العبد موجدا للأفعال بالاختيار والاستقلال لوجب أن يعلم تفاصيلها ... فإن الماشي من موضع إلى موضع قد يشتمل على سكنات مختلفة وعلى حركات بعضها أسرع وبعضها أبطأ ولا شعور للماشي بذلك التفصيل الدقيق فوقوع الفعل على الوجه المعين دون سائر الوجوه التي كان يمكن وقوعه عليها لأجل القصد إليه بخصوصه والاختيار المتعلق به وحده يستدعي العلم بالوجوه التي يمكن أن يقع كل فعل عليها ، وبإيثار الوجه المعين دون غيره يدل على وقوعها بغير أرادته واختيار (التفتازاني، ٢٠١٤).

الدليل الثاني: لو كان العبد موجدا لفعله باختياره وقدرته استقلالا ؛ لوجب أن يكون متمكنا من فعل كل عمل يقدم عليه وتركه، وإلا لم يكن قادرا عليه مستقلا بإيجاده؛ ولوجب أيضا أن يكون ثمة مرجح يرجح فعله على تركه والفرض : أن صدور الفعل عن العبد جائز، لا واجب، وللزم ترجيح أحد الأمرين المتساويين بغير مرجح ، وهو محال، وإلا لزم وجود المرجح، فهذا المرجح إما أن يكون من العبد باختياره؛ فيلزم الدور ؛ لأنا ننتقل إلى صدور هذا المرجح منه، وهكذا وهو محال؛ فإذا المرجح من الله تعالى، وهو المطلوب (محمد، ١٩٥٥).

الدليل الثالث: أن فعل العبد ممكن في ذاته، وكل ممكن فهو مقدور الله تعالى، ولا شيء مما هو مقدور الله تعالى بواقع بقدرة العبد لامتناع اجتماع قدرتين مؤثرتين على أثر واحد، وإذا ثبت هذا ثبت أن فعل العبد ليس بواقع بقدرة العبد ولكن هذا دليل صالح لمن لا يؤمن بوجود قدرتين مؤثرتين على أثر واحد (الإمام الغزالي، ٢٠١٤).

الدليل الرابع : للإمام الغزالي على عموم قدرة الله تعالى القديمة، وانفرادها بالخلْقِ والاختراع دون الكسْبِ فهو لقدرة العبد الحادثة؛ فنظمهُ هكذا: «جميعُ أفعالِ عِبادِهِ مَخْلوقةٌ له تعالى، ومتعلقة بقدرته؛ وكيف لا يكونُ خالِقًا لفعل العبد وقدرته تامةٌ لا قُصورَ فيها، وهي مُتعلِّقةٌ بحركة أبدان العباد، والحركاتُ مُتماثِلةٌ، وتعلُّقُ القدرة بها لذاتها؟ فما الذي يُقصِر تعلقها عن بعض الحركات دون البعض مع تماثلها؟ ... إنَّ انفرادَ الله سبحانه باختراع حركات العباد لا يُخْرِجُها عن كونها مقدورةً للعباد على سبيل الاكتساب (المصدر السابق).

الدليل الخامس : لو لم يكن للعبد فعل اصلا لما صح تكليفه ، وما ترتب استحقاق الثواب والعقاب على افعاله (المصدر السابق).

المطلب الثاني : نظرية الكسب عند الامامية

تُعد نظرية الكسب من أبرز القضايا الكلامية التي اختلف فيها علماء الفرق الإسلامية. ظهرت هذه النظرية في

سياق محاولات الجمع بين حرية الإنسان في أفعاله، وبين شمولية الإرادة الإلهية. وقد تبنّى علماء الإمامية (الشيعة الإثنا عشرية) موقفًا متوازنًا يختلف عن الاتجاهات الجبرية والقدرية، وبرز لديهم ما يُعرف بـ«الأمر بين الأمرين»، وهو الصيغة الخاصة لنظرية الكسب لديهم. فالكسب عند الإمامية لا يُستخدم كمصطلح رئيس، بل تُناقش المسألة من خلال نظرية «الأمر بين الأمرين»، والتي تقوم على نفي الجبر والاختيار المطلقين، وإثبات منزلة وسطى للإنسان في أفعاله.

اولا:مفهوم نظرية الامر بين الامرين عند الامامية :

راى الإمامية أن أفعال الإنسان ليست مجبورة (كما عند الجبرية)، ولا مستقلة عن الله استقلالاً تامًا (كما عند المعتزلة)، بل هي واقعة تحت إرادة الإنسان بتمكين الله له، فيكون الإنسان فاعلًا مختارًا بإرادته، والله هو الخالق لقدرة الإنسان على الفعل. تتضح مسألة العدل الإلهي بجلاء ودقة من خلال موقف أهل البيت (عليهم السلام) من مسألتي الجبر والتفويض. لقد واجه أئمة أهل البيت (عليهم السلام) عبر مسيرة التاريخ الإسلامي الانحرافات الفكرية والعقائدية التي ظهرت لدى بعض الفرق الإسلامية كالجبرية والمفوضة، وكان من أبرز تلك الانحرافات ما يتصل بفهم العقيدة المرتبطة بالعدل الإلهي، لا سيّما ما يتعلق بمسؤولية الإنسان وأثره في أفعاله ضمن نظام الكون. وقد وقف أئمة أهل البيت (عليهم السلام) بوجه هذه الآراء، مؤكدين أن الإنسان ليس مجبرًا بالكامل على أفعاله، ولا هو مفوضٌ تفويضًا مطلقًا يخرجه من دائرة الإرادة الإلهية، بل هو واقع بين الأمرين: له إرادة واختيار في إطار ما مكّنه الله منه، دون أن تخرج أفعاله عن حدود مشيئة الله سبحانه (الشيخ المفيد، ١٩٧٣).

فقد ورد عن الإمام الرضا (عليه السلام) أنه سُئل: «هل الناس مجبورون؟» فقال: «لو كان الناس مجبورين لكانوا معذورين، ولو كانوا مفوضين لكان الأمر إلى غير الله، ولكن الله عز وجل يقول: الله خلقكم وما تعملون.

كما رُوي عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: «لا جبر ولا تفويض، بل أمرٌ بين أمرين» (شهري، ١٤١٦هـ).

استدلال الشيخ المفيد بالنصوص الواردة من أهل البيت على رفض يقول (رحمه الله):» الصحيح عن آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) أن أفعال العباد غير مخلوقة لله (المفيد، ١٩٩٣) وقد روي عن أبي الحسن الثالث الإمام الهادي (عليه السلام) أنه سئل عن أفعال العباد. فقيل له هل هي مخلوقة لله تعالى ؟ فقال (عليه السلام) : «لو كان خالقا لها لما تبرأ منها وقد قال سبحانه: (إن الله برئ من المشركين ورسوله) (التوبة:٣) ولم يرد البراءة من خلق ذواتهم، وإنما تبرأ من شركهم وقبائحهم (الكليني، د. ت) وسأل أبو حنيفة أبا الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) عن أفعال العباد ممن هي؟ فقال أبو الحسن (عليه السلام) : « إن أفعال العباد لا تخلو من ثلاثة منازل: إما أن تكون من الله تعالى خاصة، أو منه ومن العبد على وجه الاشتراك فيها، أو من العبد خاصة. فلو كانت من الله تعالى خاصة لكان أولى بالحمد على حسنها والذم على قبحها، ولم يتعلق بغيره حمد ولا لوم فيها. ولو كانت الله العبد، لكان الحمد لهما معا فيها والذم عليهما ومن جميعا فيها. وإذا بطل هذان الوجهان ثبت أنها من الخلق. فإن عاقبهم الله على جنايتهم بما فعله ذلك، وإن عفى عنهم فهو أهل التقوى وأهل المغفرة (المجلسي، د. ت).

ثانيا : الدليل النقلي : ما رواه في كتاب التوحيد عن النبي الأكرم(صلى الله عليه وآله وسلم) . قال : قال الله عزّوجلّ : « يا ابن آدم بمشيئتي كنتَ أنتَ الذي تشاء لنفسك ما تشاء ، وبإرادتي كنتَ أنتَ الذي تريد لنفسك ما تريد» (المجلسي، د. ت) ترى أنّه يجعل مشيئة العبد و إرادته ، مشيئة الله سبحانه و إرادته ، و لا يعرّفهما مفصولتين عن الله سبحانه بل الإرادة في نفس الإنتساب إلى العبد منتسبة إلى الله سبحانه. قال سبحانه : { وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ * وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلاَ تُبْصِرُونَ} (الذاريات: ٢٠) و قد أثر عن النبي و الوصي القول بأنّه (المجلسي، د. ت): إنّ فعل كل حاسة وقوة عنه (صلى الله عليه وآله): يكون في آخر الزمان قوم يعملون المعاصي، ويقولون: إن الله قد قدرها عليهم، الراد عليهم كشاهر سيفه في سبيل اللهمن حيث هو فعل تلك القوة ، فعل النفس أيضاً . فالباصرة ليس لها شأن إلاّ إحضار

الصورة المُبصرة(الكليني، د. ت).

كما ذكر عن الامام الصدق عليه السلام « وقد سأله رجل: أجبر الله العباد على المعاصي؟: لا، فقال: ففوض إليهم الأمر؟ قال: لا، قال: فماذا؟ قال: لطف من ربك بين ذلك (بحار الانوار، د. ت) وفي أمثال ما ذكرناه من الأخبار ومعانيها مما يطول به الكلام استدلال الشيخ المفيد بالقرآن على رفض نسبة أفعال الناس إلى الله يقول (رحمه الله) : «وكتاب الله مقدم على الأحاديث والروايات، وإليه يتقاضى في صحيح الأخبار وسقيمها، فما قضى به فهو الحق دون ما سواه (المفيد، ١٩٩٣).

الدليل العقلي :

١-. قال: الامام أبو عبد الله (عليه السلام): «إن الله خلق خلقا فجعل فيهم آلة الاستطاعة ثم لم يفوض إليهم، فهم مستطيعون للفعل وقت الفعل مع الفعل إذا فعلوا ذلك الفعل، فإذا لم يفعلوه في ملكه لم يكونوا مستطيعين أن يفعلوا فعلا لم يفعلوه، لأن الله عز وجل أعز من أن يضاده في ملكه أحد ، قال البصري: فالناس مجبورون؟ قال (عليه السلام): لو كانوا مجبورين كانوا معذورين ، قال: ففوض إليهم؟ قال (عليه السلام): لا ، قال: فما هم؟ قال (عليه السلام): علم منهم فعلا فجعل فيهم آلة الفعل، فإذا فعلوا كانوا مع الفعل مستطيعين. قال البصري: أشهد أنه الحق وأنكم أهل بيت النبوة والرسالة (المفيد، ١٩٩٣).

٢-إن قدرة الله تعالى على الأشياء واستعدادها للوجود لا يخرج عن حدود قابلياتها المتفاوتة بحسب الإمكانات التي خُلقت عليها؛ فبعض الموجودات تصدر عنه سبحانه بلا سبب ظاهر، وبعضها يتطلب سببًا واحدًا، أو عدة أسباب مترتبة. ولا يتحقق وجود تلك الأشياء إلا بعد تحقق أسبابها، وهو سبحانه مسبب الأسباب، ومع ذلك لا يحتاج إلى سبب في ذاته لإيجاد شيء من الأشياء. وهذا لا يعود إلى نقص في قدرته، بل إلى تفاوت في قابلية المخلوقات للوجود (السبحاني، ١٩٩٣).

الخاتمة

اهم النتائج البحث :

١- لنصوص القرآنية والروائية تؤكد أن للإنسان إرادة حقيقية وفعلًا اختياريًا، لكن هذه الإرادة لا تخرج عن نطاق المشيئة الإلهية.

٢- سعى المتقدّمون من الأشاعرة، وعلى رأسهم الإمام أبو الحسن الأشعري، إلى إثبات مسؤولية الإنسان عن أفعاله دون الخروج عن نطاق التوحيد. فطرحوا نظرية الكسب كحل وسط بين الجبرية والمعتزلة، حيث يكون الله خالقًا للفعل، والعبد كاسبًا له، أي محلًا لوقوعه دون أن يكون خالقًا مستقلًا له.

٣- نظرية الأمر بين الأمرين تمثّل محورًا جوهريًا في العقيدة الكلامية عند الإمامية الإثني عشرية، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين الجبر والتفويض في أفعال العباد.جمعت النظرية بين ركني التوحيد (نفي الشريك في الفعل) والعدل (نفي الظلم عن الله)، وهما ركيزتان أساسيتان في العقيدة الإمامية، حيث لا ينسب الظلم إلى الله، ولا يُسلب الإنسان حريته، مما يجعل النظرية أكثر توازنًا مقارنة بالاتجاهين الجبري والمعتزلي.

٤- ساعد هذا التصور في بناء خطاب كلامي متماسك في مواجهة التيارات الفكرية الأخرى، وخصوصًا في محاورات الإمامية و الأشاعرة، إذ قدموا تصورًا أقرب إلى العقلانية والتوازن العقدي.

المصادر والمراجع:

١- الابانه في اصول الديانة ، لابو الحسن الاشعري ، تحقيق : الدكتور صالح بن مقبل ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، السعودية ، ط١ ، ٢٠١١م.

٢- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق : محمد يوسف موسى و علي عبد المنعم ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ط١ ، ١٩٥٠م.

٣- الأصول من الكافي، الكليني، محمد، دار الكتب الاسلامية، طهران ،ج١، ص١٠٦ .

٤- اعلام المسلمين ٥٨ ، الامام ابن حزم الظاهري ، محمد عبد الله ابو صعيليك ، دار القلم ، دمشق ، ط١، ١٩٩٥م .

٥- افعال العباد في القرآن الكريم ، عبد العزيز المحدوب ، دار ابن حزم ، بيروت ، ٢٠٠٨م .
٦- الاقتصاد في الاعتقاد ، الامام الغزالي ، تحقيق : عبد الله محمد الخليلي ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ٢٠٠٤م.
٧- الالهيات، جعفر السبحاني، ، ، مؤسسة الامام الصادق عليه السلام، قم .
٨- الانصاف فيما يجب اعتقاده يجوز ولا الجهل به ، الباقلاني ، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، مكتبة الازهري للتراث ، مصر ، ط٢ ، ٢٠٠٠م
٩- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، الشيخ محمد باقر المجلسي ، مؤسسة الوفاء ، بيروت – لبنان.
١٠- تاج العروس ، الزبيدي ، تحقيق : عبد العليم الطحاوي ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٨ م .
١١- تصحيح اعتقادات الإماميّة، عبد الله بن محمّد المفيد ، تحقيق: حسين درگاهي، دار المفيد، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٣م.
١٢- التعريفات، الجرجاني ، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، عامل الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧ م .
١٣- تمهيد الاوائل وتلخيص الدلائل ، الباقلاني ، تحقيق : احمد حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م ، .
١٤- التمهيد في اصول الدين ، ابو المعين النسفي ، تحقيق : عبد الحي قابيل ، دار الثقافة للنشر ، عمان ، ١٩٨٧ م ، ص ٧١ .
١٥- حرية العباد بين المعتزلة واهل السنة ، احمد الحوفي ، مجلة منبر الاسلام ، ١٩٦٦م ، العدد ٢ .
١٦- دراسات في العقائد الإسلامية، عرفان عبد الحميد، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ط١ ، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .
١٧- رسائل العدل والتوحيد ، الحسين البصري، القاضي عبد الجبار، القاسم المرسي الشريف المرتضى، الإمام يحيى بن الحسين ، تحقيق محمد عمارة ،دار الشروق، الطبعة الثانية (١٤٠٧ – ١٩٨٧م)، ج ١ .
١٨- سنن ابن ماجه ، كتاب التجارات ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة دار احياء الكتب العربية ، ١٩٩٨م ، ج٢.
١٩- سير اعلام النبلاء ، شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي الطبقة الثانية والعشرون ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ،ط١١، ١٩٩٦م ، ج١٧.
٢٠- شرح الاصول الخمسة ، القاضي عبد الجبار ، تحقيق: عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة ، القاهرة –مصر ، ط٣ ، ١٩٩٦م.
٢١- شرح العقائد النسفية ، سعد الدين التفتازاني ، تحقيق : علي كمال ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٤ م.
٢٢- شرح عقائد الصدوق أو (تصحيح الاعتقاد) ، الشيخ المفيد ، تصحيح: السيد هبة الدين الشهرستاني، المطبعة الحيدرية ، النجف، ١٩٧٣م .
٢٣- العقيدة النظامية للأركان الإسلامية، الجويني ، تحقيق: محمد زاهد الكوثري ، المكتب الإزهرية للتراث، ١٩٩٢م .
٢٤- الفرق بين الفرق ، البغدادي ،تحقيق : محمد زاهد بن الحسين ، مجلة الرابطة العالمية ، مصر ، ١٩٤٨م .
٢٥- الفصل في الملل والاهواء والنحل ، ابن حزم ، تحقيق : محمد ابرهيم نصر وعبد الرحمن ، دار المعرفة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٣م ، ج٥.
٢٦- قضية الخير والشر لدى مفكري الاسلام ، محمد السيد الجليند، دار قباء الحديثة ، القاهرة ، ط٦ ، ٢٠٠٦م .
٢٧- القول السديد في علم التوحيد ، محمود ابو رقيقة ، تحقيق : عوض الله حجازي ، مكتبة كليات الازهر ، القاهرة ، ب ت .
٢٨- كتاب الفقة الاكبر ، ابو حنيفة ، دار الكتب العربية الكبرى ،مصر ، ط١ ، ١٩٠٩ م .
٢٩- لسان العرب المحيط، ابن منظور الإفريقي، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف بلا ،تاريخ، ج ٥.
٣٠- اللمع في الرد على اهل الزيغ والبدع ، الاشعري ، تحقيق : حمود غرابة ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٥م .
٣١- مجمع اللغة العربية ، معجم الفاظ القرآن الكريم ، هيئة المصرية للتاليف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٠م.
٣٢- مشكلة الافعال الإنسانية بين الخلق الاعتزالي والكسب الأشعري، محمد ايت حمو ،المركز الثقافي العربي ، ط١ ، الدار البيضاء، ٢٠١٥م .
٣٣- المغني في أبواب التوحيد والعدل ، للقاضي عبدالجبار ، ، تحقيق: توفيق الطويل، وسعيد زايد إشراف إبراهيم مدكور، وطه حسين ، المؤسسة المصرية العامة ، القاهرة ، ب.ت.
٣٤- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، الأشعري، تحقيق: محمد محي الدين ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٠م ، ج١ .
٣٥- الملل والنحل ، للشهرستاني ، تحقيق : السيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت ، بلا ت ، ج١.
٣٦- موسوعة أعلام الفكر الإسلامي، الشهرستاني ، عمارة محمّد، ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٣٧- ميزان الحكمة ، محمد الري شهري ، دار الحديث المطبعة، كربلاء ، ط١ ، ١٤١٦ هـ ،
٣٨- النظام الفريد ، محمد محي الدين ، طبعة السعادة ، مصر ، ط٢ ، ١٩٥٥ م.

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٨)
السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦هـ آب ٢٠٢٥م

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb